

# E

# الأمم المتحدة

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2007/WP.3  
27 November 2007  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التنمية المستدامة  
الدورة السادسة عشرة  
المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ 2008-2009

تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية  
والاجتماعية لغربي آسيا

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	5-1	..... مقدمة
		<u>الفصل</u>
4	35-6	..... أولاً- الزراعة
4	12-6	..... ألف- الوضع الراهن
5	26-13	..... باء- التقدم المحرز
7	28-27	..... جيم- التحديات والعوائق
8	35-29	..... دال- مجالات العمل المطلوب
9	51-36	..... ثانياً- التنمية الريفية
9	39-37	..... ألف- الوضع الراهن
9	48-40	..... باء- التقدم المحرز
11	50-49	..... جيم- التحديات والعوائق
11	51	..... دال- مجالات العمل المطلوب
12	88-52	..... ثالثاً- الأراضي
12	69-52	..... ألف- الوضع الراهن
15	78-70	..... باء- التقدم المحرز
16	87-79	..... جيم- التحديات والعوائق
18	88	..... دال- مجالات العمل المطلوب
19	100-89	..... رابعاً- الجفاف
19	91-89	..... ألف- الوضع الراهن
20	97-92	..... باء- التقدم المحرز
22	99-98	..... جيم- التحديات والعوائق
22	100	..... دال- مجالات العمل المطلوب
23	107-101	..... خامساً- التصحر
23	102-101	..... ألف- الوضع الراهن
23	104-103	..... باء- التقدم المحرز
25	106-105	..... جيم- التحديات والعوائق
25	107	..... دال- مجالات العمل المطلوب
26		..... المراجع

## مقدمة

1- تعقد لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة دورتها السادسة عشرة في الفترة من 5 إلى 16 أيار/مايو 2008. وتستعرض اللجنة في هذه الدورة التقدم الذي أحرزته الدول في تنفيذ الالتزامات والأهداف الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وغيرها من الصكوك الدولية المعنية بخمسة مواضيع هي الأراضي، والتصحر، والجفاف، والزراعة، والتنمية الريفية، من المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ 2008-2009. ويتناول هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المشار إليها في المنطقة العربية، وكذلك التحديات والعقبات التي تواجه المنطقة في تحقيق الأهداف المرجوة، كما يلقي الضوء على المجالات ذات الأولوية للعمل في المرحلة المقبلة.

2- وفي إطار التنسيق والتعاون العربي في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك التحضير لدورات لجنة التنمية المستدامة، كان إعداد هذا التقرير حصيلة سلسلة من الإجراءات التي جرى تنفيذها بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا، والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة في المجالات موضوع التقرير، ومنظمات المجتمع المدني، وبمشاركة فاعلة من خبراء البلدان العربية، والمنظمات الأعضاء في اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي. ومن هذه الإجراءات ما يلي:

(أ) أعدت المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة(\*) خمسة تقارير إقليمية شاملة حول المواضيع الخمسة المعروضة على لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة؛

(ب) عُقد المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية في القاهرة في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، حيث نوقشت التقارير الإقليمية حول المواضيع الخمسة، بمشاركة خبراء في مواضيع البحث، وممثلين عن وزارات البيئة والمنظمات العربية وهيئة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

(ج) أعدت الإسكوا مسودة التقرير عن تنفيذ التزامات التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وقد جرى عرضه ومناقشته خلال الدورة التاسعة للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي الذي عُقد في القاهرة في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2007. ويتضمن التقرير مقدمة، وخمسة فصول عن مجموعات المواضيع الخمسة التي تنظر فيها لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة.

3- تمتد المنطقة العربية على مساحة تبلغ 14.01 مليون كيلومتر مربع (كلم<sup>2</sup>)، أي نحو 10.2 في المائة من مساحة العالم. وتغلب الطبيعة القاحلة والجافة على حوالي 90 في المائة من مساحة المنطقة، حيث تغطي الصحارى أجزاء شاسعة تقارب 43 في المائة من المساحة الإجمالية. ومن هذه الصحارى الصحارى الكبرى في أفريقيا والربع الخالي في الجزيرة العربية. وتتوزع البلدان العربية على أربعة أقاليم طبيعية، هي المشرق العربي والجزيرة العربية وإقليم الوسط والمغرب العربي.

---

(\*) أعد المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة تقريري الأراضي والتصحر، وأعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقريري الزراعة والتنمية الريفية وأعد المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة تقرير الجفاف في المنطقة العربية.

4- وتتباين طبيعة التربة والغطاء النباتي والتضاريس والجيولوجيا السطحية تبايناً شديداً بين إقليم وآخر في المنطقة العربية، إذ تتنوع بين صحارى وهضاب وسهول داخلية ومناطق مرتفعة وسهول ساحلية. وتعاني معظم هذه الأقاليم من شح في الموارد المائية، حيث يبلغ مجموع الموارد المائية المتاحة 2 522 مليار متر مكعب (م<sup>3</sup>) في السنة، منها نحو 2 282 مليار م<sup>3</sup> من مياه الأمطار ونحو 205 مليارات م<sup>3</sup> من المياه السطحية ونحو 35 مليار م<sup>3</sup> من المياه الجوفية. أما الموارد المائية غير التقليدية فتقدر بنحو 11.9 مليار م<sup>3</sup>. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 197 مليون هكتار، أي بنسبة 14 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة. وتقدر مساحة الأراضي المزروعة حالياً بنحو 79.5 مليون هكتار، أي 4 في المائة من المساحة الإجمالية. وتتجاوز مساحة أراضي المراعي في المنطقة العربية بحوالي 400 مليون هكتار. وتتصف هذه المراعي بقلّة الكثافة، وانحسار الغطاء النباتي، وقلّة التنوع البيولوجي. وتقدر مساحة الغابات بحوالي 61.3 مليون هكتار، أي ما يعادل 4 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة العربية يقع معظمها في الجزائر والسودان والمغرب.

5- ويبلغ عدد سكان المنطقة وفقاً لإحصاءات عام 2005 حوالي 309 ملايين نسمة، وقد بلغ معدل النمو السكاني في العقدين الماضيين 2.7 في المائة مقارنة بمعدل عالمي لم يتجاوز 1.5 في المائة. ويبلغ متوسط سكان الريف 46.3 في المائة، وهذه النسبة تتراوح بين أقل من 4.0 في المائة في الكويت وأكثر من 75.3 في المائة في اليمن. ويعيش حوالي 30 في المائة من سكان المنطقة تحت خط الفقر بدولار واحد في اليوم. إلا أن هذه النسبة تتباين أيضاً بين البلدان، فتتعدى في بعض بلدان الخليج، وترتفع في أقل البلدان العربية نمواً من 37.1 في المائة خلال الفترة 1990-1995، لتصل إلى 46.8 في المائة خلال الفترة 2000-2004، وتتجاوز 70 في المائة في بعض هذه البلدان، مثل جيبوتي والصومال.

## أولاً- الزراعة

### ألف- الوضع الراهن

6- ترتبط التنمية الزراعية بالعديد من الموارد الطبيعية، ولاسيما الأراضي والمياه، والثروة الحيوانية والسلمكية المتوفرة، بالإضافة إلى القوى العاملة الزراعية التي هي من أهم ركائز التنمية الزراعية.

7- وتشكل الموارد المائية أحد أهم العوامل التي تحد من التنمية الزراعية في المنطقة العربية. فبالإضافة إلى ندرتها وعدم انتظام توزّعها الجغرافي وصعوبة استخدام المتاح منها في الكثير من الحالات، يزداد الطلب على المياه للاستخدامات غير الزراعية بمعدلات متسارعة، وهو ما يفرض ضغوطاً هائلة على الموارد المائية الإقليمية المتاحة للزراعة.

8- ولا تتجاوز مساحة الأراضي الصالحة للاستغلال 35 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة البالغة 14.01 مليون كم<sup>2</sup>. ومع أن هذه النسبة سجلت زيادة في الفترة 2004-1996 بمعدل سنوي قدره 2 في المائة، تبقى مشاكل التصحر، وتدهور الأراضي، والتناقص المستمر في الغطاء النباتي، وتدهور المراعي الطبيعية من العوامل التي تؤثر سلبياً على موارد الأراضي المتاحة للتنمية الزراعية.

9- أما الثروة الحيوانية والسلمكية، فتعد من الركائز الأساسية للإنتاج الزراعي في المجتمع الريفي. وتشير الإحصاءات إلى أن هذه الثروة ازدادت من نحو 249.3 مليون رأس في عام 1990، إلى 373.3 مليون رأس في عام 2004، أي بمعدل نمو يبلغ 2.9 في المائة. إلا أن هذه الثروة تعاني من العديد من العقبات التي تعوق

تنميتها، وتتطلب تعاوناً بين البلدان العربية، لاسيما فيما يتعلق بتوفير الأعلاف الحيوانية، والأمراض، وبرامج تحسين تربية المواشي.

10- وتحتزن الثروة السمكية العربية إمكانات هائلة، إذ إن جزءاً كبيراً منها لم يستغل بعد. إلا أن الاستثمارات المحققة في قطاع الثروة السمكية لا تتناسب مع إمكانات هذا القطاع وحجم الموارد المتاحة فيه. وبتفاوت مستوى الموارد والجهود المستثمرة في تنمية الثروة السمكية تفاوتاً كبيراً بين بلدان المنطقة.

11- أما القوى العاملة الزراعية فقد بلغ مجموعها نحو 35 مليون عامل في عام 2005، أي نحو 32 في المائة من مجمل القوى العاملة. وبلغ متوسط نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية في المنطقة العربية حوالي 1.98 هكتاراً في عام 2004، أي أقل بقليل من متوسط عام 1990 البالغ 2.06 هكتار.

12- وتقدر القيمة الإجمالية للعجز في السلع الزراعية الأساسية بنحو 18.6 مليار دولار. وتبلغ حصة الحبوب وال دقيق 48.9 في المائة، تليها حصة الألبان ومنتجاتها بنسبة 14.4 في المائة، ثم الزيوت النباتية بنسبة 12.5 في المائة، واللحوم الحمراء بنسبة 6.7 في المائة، والسكر المكرر بنسبة 6.5 في المائة، ولحوم الدواجن بنسبة 6.1 في المائة، ثم الفاكهة بنسبة 2.3 في المائة، والبقوليات بنسبة 2.2 في المائة، وأخيراً البطاطس بنسبة 0.4 في المائة. أما مجموعتنا الخضار والأسماك فهما الوحيدتان اللتان حققتا فائضاً تجارياً ولم تلقياً أي أعباء على الميزانية الغذائية الإجمالية في المنطقة العربية.

#### باء- التقدم المحرز

13- تعتبر معظم بلدان المنطقة بلداناً زراعية. ويظهر الاستعراض السابق للسلمات الأساسية للموارد المتاحة من الأراضي والموارد المائية والغطاء النباتي التفاوت الكبير في التوزيع بين هذه البلدان.

#### 1- السياسات الزراعية

14- منذ بداية التسعينات، أدخلت معظم الحكومات العربية إصلاحات هامة على السياسات الزراعية والتسويقية، مثل تنشيط دور القطاع الخاص، وتخفيض الدعم، والتطوير المؤسسي، وتحديث سياسات الأسعار، وتعزيز الاستثمارات في المنتجات والخدمات الزراعية. غير أن الإنفاق العام على هذا القطاع لا يزال مرتفعاً نسبياً ويشكل عبئاً على ميزانيات الدول. وشجعت السياسات الزراعية المعدلة الاستثمارات في المجال الزراعي، فازدادت قيمتها من 91.7 مليار دولار في التسعينات إلى 176.5 مليار دولار في عام 2004. ويرتكز دور الحكومات على دعم الخدمات الزراعية كالبحث والإرشاد، وكذلك على مجابهة آثار السياسات الخارجية.

#### 2- استعمال التقنيات المناسبة

15- أدى استعمال التقنيات المناسبة إلى زيادة مطردة في الإنتاجية الزراعية، وخاصة في الزراعات المروية كالحبوب والخضار والفاكهة والأعلاف. ومن هذه التقنيات تخفيض مستويات الري القصوى، والري بالخطوط، والري التكميلي، والزراعة في بيئات مجهزة، وقد أدخلت كبداية لتقنيات الري القليلة الفعالية.

16- وفي مناطق الزراعات البعلية طبق ترشيد استخدام الأسمدة والإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات وإدخال الأصناف التي تعزز الإنتاجية الزراعية وتحسين استخدام العناصر الغذائية.

- 17- وتم اعتماد تقنيات إضافية للري مثل نظم الحراثة لصيانة التربة أو نظم عدم الحراثة ونظم الحصاد المائي.
- 18- كما تم اختيار واستخدام أصناف مقاومة للجفاف من الحبوب والبقوليات والأعلاف من قبل المزارعين.
- 19- وجرى اختبار وتنفيذ أساليب إدارة المراعي والزراعات التكميلية المرتكزة على الخبرات المحلية.

### 3- آثار الأساليب المطبقة

- 20- نتيجة لتطبيق أساليب التنمية الزراعية، ازدادت إنتاجية الحبوب من معدل سنوي قدره 40.1 مليون طن في الفترة 1990-1992 إلى ما يقارب 52.5 مليون طن في الفترة 2002-2004؛ كما ازدادت إنتاجية البقول بنسبة 21 في المائة في الفترة نفسها، بينما ازدادت إنتاجية الخضار والفاكهة بنسبة 58.7 في المائة و45.2 في المائة بالترتيب.
- 21- وازداد إنتاج السكر بنسبة 43.8 في المائة والزيوت بنسبة 71.9 في المائة واللحوم بنسبة 73 في المائة، والأسماك بنسبة 81 في المائة ومشتقات الحليب بنسبة 66.7 في المائة. ولا بد من الإشارة إلى أن آثار هذه الزيادة تبدو قليلة إزاء معدل النمو السكاني البالغ 2.3 في المائة.
- 22- وازدادت الثروة الحيوانية من 249.3 مليون رأس في عام 1990 إلى 273.3 مليون رأس تقريباً في عام 2004، أي بمعدل نمو سنوي قدره 2.9 في المائة.

### 4- تجارة السلع الزراعية

- 23- ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية السنوية من 3.04 مليار دولار في الفترة 1990-1992 إلى 4.26 مليار دولار في الفترة 2002-2004. غير أن قيمة الواردات الزراعية ازدادت من 13.25 مليار دولار في الفترة 1990-1992 إلى 19.36 مليار دولار في الفترة 2002-2004، مما يدل على عجز متفاقم في الميزان التجاري الزراعي.

### 5- الثروة السمكية

- 24- الثروة السمكية هي مصدر مهم للغذاء في البلدان العربية، لاسيما على طول السواحل البحرية (22.4 ألف كيلومتر)، والأنهار الطويلة (16.6 ألف كيلومتر) والبحيرات الطبيعية. ولو جرى تطوير أساليب التصنيع، لكان بإمكان هذا القطاع أن يخلق الكثير من فرص العمل والمساهمة في زيادة الصادرات. ولا تزال ثلاثة بلدان عربية هي مصر والمغرب وموريتانيا تنتج مجتمعة نحو 67.8 في المائة من مجمل الإنتاج العربي من الأسماك حسب تقديرات عام 2004. ومن شأن تعزيز الاستثمارات في قطاع الأسماك وتأمين المنشآت المطلوبة أن يحسن إنتاجية الثروة السمكية، بحيث تزداد مساهمتها في تعزيز الإنتاج الزراعي في المنطقة.

### 6- التعليم الزراعي

25- يدل تزايد المعاهد الزراعية في التعليم العالي والتعليم التقني على تزايد الاهتمام ببناء القدرات في مجال التعليم الزراعي. وهناك حالياً عدد كبير من الخريجين في هذا المجال. غير أن نوعية تعليمهم تبدو دون المستوى المطلوب. وتقدم المنظمات الوطنية والإقليمية برامج ودورات تدريبية عديدة ومتنوعة. والمطلوب تكثيف الجهود لتعزيز قدرات الخريجين والمتخصصين في مجال الزراعة في المنطقة بهدف تلبية احتياجات السوق.

#### 7- السلامة الغذائية والرقابة

26- ازداد الوعي بأهمية السلامة الغذائية في المنطقة العربية بشكل كبير خلال العقد الماضي، وهناك اعتراف على مستويات مختلفة بآثارها الإيجابية على الصحة والتسويق والتجارة الخارجية. وقد نُظمت في هذا المجال العديد من المؤتمرات وورشات العمل في كامل المنطقة، وتبحث مؤسسات مختلفة والمنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني أسباب التلوث الذي تتعرض له المنتجات الغذائية. ومع أن مفاهيم الزراعة العضوية والحيوية تلقى دعم عدة مؤسسات وطنية فإنها لا تزال محدودة على مستوى الحقل. وتقدر المساحات المخصصة للزراعة العضوية في المنطقة بأقل من 50 000 هكتار، وهي مساحة قليلة مقارنة بإجمالي المساحة المزروعة. ولا تتوفر بيانات دقيقة حول المساحات المخصصة للزراعة العضوية.

#### **جيم- التحديات والعوائق**

27- يمكن تصنيف العوائق الأساسية التي تواجه التنمية الزراعية في المنطقة العربية ضمن فئات العوائق المؤسسية والمادية والتكنولوجية والاقتصادية. ويمكن تلخيص التحديات التي تواجه التنمية الزراعية العربية على النحو التالي:

- (أ) تنمية الموارد الطبيعية، خصوصاً المياه والأراضي؛
- (ب) تكييف التنمية الزراعية بالتغيرات الحاصلة على الصعيدين الإقليمي والوطني؛
- (ج) مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة المتصلة بالزراعة؛
- (د) تحقيق التوازن بين النهجين الوطني والإقليمي في صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الزراعية؛
- (•) تحسين الكفاءة في دعم هيئات المزارعين لأنشطة الإنتاج الزراعي والتسويق؛
- (و) توفير حوافز لجذب الموارد المالية العربية للاستثمار في الزراعة؛
- (ز) ضمان السلام والاستقرار الاجتماعي الاقتصادي والأمن الغذائي في المجتمعات الريفية العربية؛
- (ح) زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الوطنية والدولية.

28- إضافة إلى ذلك، من الضروري التشديد على أهمية الغذاء الآمن والنظيف. فالمستهلك يتعرض للكثير من المخاطر الناتجة من تعرض المنتجات الغذائية للتلوث بمختلف أنواعه، نتيجة للاستعمال غير السليم للمبيدات والأسمدة الكيميائية والمضافات الغذائية. وتنص اتفاقات التجارة الدولية التي أبرمت مؤخراً على تسهيل تبادل السلع بين جميع بلدان العالم، وإدارة المخاطر الناتجة من ذلك، ورصد حالات التدليس التجاري، ومراقبة نوعية المنتجات. وتولي البلدان العربية المزيد من الاهتمام للرقابة على نوعية الأغذية وحماية المستهلك وتطوير النظم والأجهزة اللازمة لذلك. غير أن هناك عدداً من التحديات والعقبات التي يجب معالجتها لضمان الأمن الغذائي والسلامة الغذائية، ومن أهمها عدم توفر المرافق والمواصفات والمقاييس

الكافية، وضعف مقومات البحث والتطوير، وانتشار المسؤوليات بين عدة مؤسسات معنية، وغياب المرجعية الموحدة لتنفيذ الرقابة على نوعية السلع الغذائية، وقلة التمويل.

### دال- مجالات العمل المطلوب

29- يمثل وجود سياسة زراعية عربية متكاملة تستمد أسسها من الأهداف الوطنية والإقليمية ركيزة أساسية للتنمية المستدامة في كامل المنطقة. ويوصى بأن تكون الغاية منها العمل على دعم وتعزيز التجارة الخارجية والمتعددة الأطراف، وتشجيع البحث الزراعي العلمي، وتوحيد نظم الحجر الصحي، وتنسيق التشريعات الزراعية المتعلقة بالسلامة البيئية والغذائية، وتوحيد معايير نوعية المنتجات الزراعية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

30- ويجب إعطاء الأولوية لاستعمال التكنولوجيا الإحيائية والتنوع البيولوجي، والنباتات الملحية في البحوث الزراعية. ويجب إنشاء بنوك للجينات لحفظ ونشر الفصائل النباتية المحلية المقاومة للجفاف والحر الشديد والملوحة والظروف المناخية القاسية.

31- وينبغي التركيز على تنمية الإمكانات والموارد المتوفرة في المنطقة كالثروة السمكية، والثروة الحيوانية، والسلع ذات القدرة التسويقية العالية والميزات الاقتصادية النسبية (السلع غير الموسمية في الأسواق الخارجية).

32- تعزز مرافق التسويق الزراعي كفاءة التنظيم، والخزن، والتجهيز ما بعد الحصاد، وهي عمليات لا تقل أهمية عن عناصر استدامة الإنتاج. والخسائر التي تقع خلال عملية التسويق، وخاصة في مراحل التجهيز ما بعد الحصاد، مرتفعة نسبياً في المنطقة العربية، وتصل إلى 25 في المائة من الفاكهة والخضار، و15 في المائة من الحبوب. وهذه الخسائر تلحق أضراراً بالعائدات الاقتصادية للمزارعين وتؤثر في قراراتهم.

33- وينبغي التوسع في بناء القدرات على جميع المستويات المعنية بتحسين الإنتاجية وفي جميع المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، وتوفير التسهيلات المالية لدعم مشاريع تخفيف حدة الفقر وتعزيز نشاط المرأة الاقتصادي.

34- وينبغي العمل على تنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة المتفق عليها، مع تركيز الاهتمام على العناصر التالية:

- (أ) تخطيط الاحتياجات وتنفيذ مشاريع مشتركة بين البلدان العربية؛
- (ب) التمويل المشترك والاستثمار في مجال تطوير التقنيات الزراعية؛
- (ج) تخطيط وتنفيذ برامج لتنمية إنتاج السلع الزراعية وتحسينه؛
- (د) تطوير الصناعات الزراعية؛
- (●) تعزيز التجارة الزراعية فيما بين البلدان العربية.

35- ويجب العمل على تطوير المختبرات القائمة المعنية بسلامة الغذاء وتحسين جودته، وتطبيق المعايير الأوروبية المعمول بها على المحاصيل التصديرية، وتطوير التشريعات اللازمة، وضمان سلامة السلع الغذائية المستوردة.

## ثانياً- التنمية الريفية

36- يمثل تعزيز التنمية الريفية في البلدان العربية حجر الزاوية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. فالتنمية الريفية ترتبط ارتباطاً مباشراً بتحقيق التنمية الزراعية، وضمان الأمن الغذائي، وتخفيف حدة الفقر، والحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن، وما تسببه من مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة في المناطق الحضرية والريفية. وتتوقف إمكانات تحقيق التنمية الريفية على اتباع نهج إنمائي متكامل يستهدف تحقيق تحول تدريجي في المجتمعات الريفية في الميادين التقنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولاسيما في ظل الأوضاع السائدة في المناطق الريفية والتي تختلف اختلافاً كبيراً بين بلد وآخر.

### ألف- الوضع الراهن

37- تتنوع المجتمعات الريفية في المنطقة العربية بين مجتمعات زراعية أو رعوية أو مساحات صحراوية منعزلة وتتنوع أنشطتها طبقاً للموارد المتاحة في كل منها. وقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في الأرياف في عام 2005 حوالي 45 في المائة من مجموع سكان المنطقة. وتستمر موجات الهجرة الداخلية من الأرياف والهجرة الخارجية إلى بلدان عربية أخرى للعمل. وإذا استمر هذا الاتجاه فإن، هذه الهجرة ستؤدي حتماً إلى انخفاض إنتاجية المناطق الريفية، وتفاقم العبء على النساء، وستضطر الأطفال، وخاصة الفتيات، إلى ترك التعليم للعمل في الأنشطة الزراعية وغيرها، مما يؤدي بدوره إلى زيادة نسب التسرب من التعليم الأساسي.

38- وتفتقر المناطق الريفية إلى عناصر البنية الأساسية، مثل خدمات الطاقة الحديثة والمياه النظيفة، ومرافق الصرف الصحي، والطرق، والتي هي عناصر لازمة لتلبية حاجات أساسية في المناطق الريفية وإحداث التحول المطلوب نحو التنمية الريفية.

39- وبطبيعة الحال يرتبط تحقيق التنمية الريفية ارتباطاً وثيقاً بمستوى التقدم الذي تحقق أو يمكن تحقيقه في المجالات الأربعة الأخرى التي يتناولها هذا التقرير.

### باء- التقدم المحرز

40- نصت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ على ما يلي: (أ) توفير عناصر البنية الأساسية للمناطق الريفية والنائية؛ (ب) توفير المسكن المناسب؛ (ج) دعم المشاريع الصغيرة للتصنيع الزراعي؛ (د) تأمين جميع الخدمات اللازمة؛ (●) تمكين المرأة الريفية.

41- كما أن الأهداف الإنمائية للألفية تنادي بالحد من الفقر، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية اللازمة لتحقيق التنمية في المناطق الفقيرة، وهذا مرتبط بتحقيق التنمية الريفية. ولذلك يتم تقييم التقدم المحرز في تحقيق التنمية الريفية وفق الأسس الواردة أدناه.

#### 1- توفير عناصر البنية الأساسية

42- لا يزال حوالي 20 في المائة من سكان البلدان العربية محرومين من خدمات الكهرباء. والعديد من السكان في المناطق الحضرية والريفية يحصلون على أقل بكثير مما ينبغي من الكهرباء.

43- ومع أن خدمات مياه الشرب حققت خلال الأعوام الخمسة الماضية تحسناً بسيطاً، فإن خدمات الصرف الصحي لم تشهد مثل هذا التحسن. ولا تزال المناطق الريفية في العديد من بلدان المنطقة في حاجة إلى إنشاء الطرق وتأمين خدمات النقل المناسبة.

## 2- التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

### (أ) الحد من الفقر

44- حققت البلدان العربية على المستوى الإقليمي تقدماً طفيفاً في الحد من الفقر بين الفترتين 1995-1999 و2000-2004، حيث انخفض متوسط السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 19.5 إلى 18.2 في المائة. غير أن فوارق شاسعة تسود بين مختلف البلدان، حيث ارتفعت هذه النسبة من 37.1 إلى 46.8 في المائة في أقل البلدان العربية نمواً، مما يعد دليلاً على عدم توفر مقومات التنمية الريفية في هذه البلدان.

### (ب) التعليم الأساسي

45- بلغت نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي 80.5 في المائة في السنة الدراسية 2005/2004، مسجلة زيادة متوسطها 10 في المائة خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية. وقد وصلت نسبة الالتحاق إلى 90 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي بينما لم تتجاوز 50 في المائة في أقل البلدان العربية نمواً.

### (ج) تمكين النساء

46- أحرز تقدم واضح في هذا المجال، ولاسيما على صعيد تعليم الفتيات ونشاط المرأة الاقتصادي، والمشاركة السياسية للنساء في بعض البلدان.

### (د) تحسين الصحة الإنجابية وخفض وفيات الأطفال

47- انخفضت وفيات الأطفال دون خمس سنوات من 91 إلى 70 حالة وفاة لكل ألف مولود، خلال الفترة 1990-2003. كما سجلت خدمات الصحة الإنجابية تحسناً ملحوظاً، إذ انخفض معدل وفيات النساء أثناء الولادة من 465 امرأة إلى 337 امرأة لكل مائة ألف ولادة. وتتباين هذه النسبة بين بلدان المنطقة اختلافاً كبيراً، حيث هي دون 29.8 امرأة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وتكاد تتجاوز 165 امرأة في بلدان المغرب.

### (•) تحقيق الاستدامة البيئية

48- بالإضافة إلى تنفيذ عدة برامج ومشاريع في مختلف القطاعات المعنية بالاستدامة البيئية، أدرج عدد من بلدان المنطقة استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة ضمن برامج التنمية الوطنية. غير أن المنطقة لا تزال تعاني من مشاكل كبيرة في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، وخاصة في إدارة موارد المياه والطاقة، ولهذه المشاكل آثار سلبية على التنمية الريفية وتؤدي إلى المزيد من التصحر وتدهور الأراضي.

### جيم- التحديات والعوائق

49- أحرزت بعض بلدان المنطقة العربية تقدماً كبيراً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية والتنمية الريفية المستدامة. غير أن مجموعة من العوامل عرقلت تحقيق بعض الأهداف، لاسيما في أقل البلدان نمواً في المنطقة، ومن بينها المديونية وانخفاض معدلات النمو، وعدم كفاية التمويل، والتوزيع غير العادل لموارد التنمية وفوائدها، واستمرار التوترات السياسية والنزاعات، وعدم كفاية الالتزام بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المناصرة للفقراء والتي تعزز المحافظة على البيئة، والاستخدام المستدام للموارد، والمساواة بين الجنسين، وتحقيق التوازن بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية.

50- تواجه التنمية الريفية في المنطقة العربية تحديات من شأنها أن تؤخر التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الريفية المستدامة إذا لم تعالج بشكل فعال، ومن بين هذه التحديات ما يلي: (أ) ارتفاع معدلات الفقر، خصوصاً في أقل بلدان المنطقة نمواً، يضاف إليها في معظم الحالات ارتفاع معدلات النمو السكاني؛ (ب) سياسات التشريع والتنمية الوطنية التي تعرقل الإنصاف في الحصول على الموارد والخدمات في بعض بلدان المنطقة؛ (ج) اتباع ممارسات غير مستدامة في استخدام الموارد وأثارها البيئية الضارة والتي ترتبط بالفقر، وسياسات غير سليمة في حيازة الأراضي والتغير البيئي؛ (د) ضعف البنية التحتية وعدم توفر فرص العمالة في المناطق الريفية؛ (هـ) ارتفاع معدلات الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، لاسيما هجرة الشباب المتعلمين المنتمين للمناطق الريفية؛ (و) وجود سياسات لا تراعي الفوارق بين المرأة والرجل من شأنها أن تحدّ من إمكانية المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة؛ (ز) عدم توفر الدعم المالي والفني الكافي لبرامج التنمية الريفية من المصادر المحلية والإقليمية والدولية، خصوصاً في أقل بلدان المنطقة نمواً.

### دال- مجالات العمل المطلوب

51- يستلزم تعزيز التنمية الريفية المستدامة في المنطقة تركيز المزيد من الاهتمام لتنفيذ التدابير الموصى بها والتي تتضمن ما يلي:

(أ) العمل على المستويين الوطني والإقليمي على تعزيز الجهود من أجل تنمية المناطق الريفية في جميع البلدان العربية بما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما الحد من الفقر والجوع، وتعميم التعليم الأساسي، والرعاية الصحية والإنجابية، وتمكين المرأة؛

(ب) دعوة جامعة الدول العربية إلى إدراج احتياجات وبرامج التنمية الريفية ضمن استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية مع مراعاة عدالة توزيع الموارد بين المدن والأرياف؛

(ج) تطوير البنية الأساسية في المناطق الريفية، وخاصة خدمات الطاقة والمياه ومرافق الصرف الصحي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان المساواة في الحصول على الموارد والخدمات؛

(د) زيادة الاهتمام ببناء قدرات النساء في الأرياف مع ضمان التطور المستمر لزيادة حصتهن من فرص العمل، وإيلاء اهتمام خاص لصحة الأم والطفل، ودعم جهود القضاء على متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض الأخرى، وتحسين المعدلات الإحصائية في هذه المجالات؛

(•) جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار في المشاريع التي تستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة شرط أن تكون ذات جدوى اقتصادية اجتماعية وسليمة بيئياً، خصوصاً في المناطق الريفية الأكثر سكاناً، كوسيلة لزيادة فرص العمل للفقراء الريفيين والاستفادة من آليات التمويل الدولية المتاحة، ومنها مثلاً آليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في تعزيز الاستثمار في مجال التنمية الريفية؛

(و) دعم دور منظمات المجتمع المحلي والمساهمة الشعبية في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة؛

(ز) إجراء دراسات فنية وطنية بانتظام لرصد التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لتسهيل تقييم الجهود، وإجراء التحليلات المقارنة، ومباشرة العمل في الوقت المناسب.

## ثالثاً- الأراضي

### ألف- الوضع الراهن

#### 1- استخدامات الأراضي

52- المنطقة العربية هي أكبر وحدة جيوسياسية من فئة المناطق الجافة وشبه الجافة في العالم. وتتصف هذه الفئة باتساع المساحات الصحراوية، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي. وتغطي الأراضي المزروعة في المنطقة العربية نحو 4 في المائة من المساحة الإجمالية. وتغطي الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي 10 في المائة من المساحة الإجمالية، وتغطي الغابات 4 في المائة بينما تستأثر المراعى بالحصصة الكبرى من استخدامات الأراضي، إذ تغطي نحو 27 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة العربية.

53- ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى التباين الكبير في توزع المساحات بين بلدان المنطقة من حيث أنواع ونسب استخدام الأراضي. فالجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق والمغرب، مثلاً، تضم معظم المساحات القابلة للاستغلال، سواء من حيث المساحات الصالحة للزراعة أو المراعى أو المساحات المكسوة بالغابات الطبيعية. أما نصيب الفرد من الأراضي المزروعة فيتباين بشدة أيضاً بين بلد وآخر (0.002-0.400 هكتار/فرد)، وقد شهد تناقصاً مستمراً عبر الخمسة والعشرين عاماً الماضية. وتسجل نسبة مساحة الأراضي المروية إلى مساحة الأراضي المزروعة تباينات أيضاً بين بلدان المنطقة، إذ تتراوح بين 20 و95 في المائة. وتعزى أهمية الأراضي المروية إلى ارتفاع معدل إنتاجها من مجموع المنتجات الزراعية.

#### 2- أنواع التربة وصفاتها

54- تتوزع التربة في المنطقة ضمن فئتين رئيسيتين هما التربة الجافة والتربة الضعيفة.

(أ) التربة الجافة: تنتشر أنواع التربة الجافة في معظم المنطقة العربية وتعتبر هذه الأنواع من التربة الجافة غير القادرة على إنتاج معظم المحاصيل، بما في ذلك محاصيل الحبوب، بدون استخدام مياه الري. ومن أنواع التربة الجافة التربة الكلسية (الجيرية) والتربة الجبسية والتربة المالحة. وتتصف أنواع التربة الجافة بانخفاض الإنتاجية وضعف قدرة الإمداد بالعناصر الغذائية الكبرى والصغرى. ولا يؤثر وجود العناصر الكلسية الصلبة سلباً على تزويد النباتات بالمغذيات فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى مشاكل فيزيائية وهندسية نتيجة لتعطل قنوات

الري. وتمثل التربة الملحية محدداً لنمو معظم النباتات الزراعية، وخاصة النباتات الشديدة التأثر بتركز الأملاح في التربة؛

(ب) التربة الضعيفة التطور: تتصف أنواع هذا الصنف من التربة بغياب آفاق التشخيص على عمق معين. ومن أنواع التربة الضعيفة التطور التربة الرسوبية والتربة الرملية والتربة الضحلة، إضافة إلى أنواع أخرى محدودة الانتشار مثل التربة الطينية والتربة الرطبة.

55- ويتضح من استعراض صفات أنواع التربة في المنطقة العربية أن معظم هذه الأنواع قابل للتدهور بدرجات متفاوتة. فضعف هذه الأنواع وانخفاض خصوبتها تتطلب اتباع الأساليب الملائمة لإدارتها وترشيد استخدامها للتوصل إلى تنمية التربة بدل تدهورها.

56- ويمثل شح الموارد المائية العامل الرئيسي للحد من التوسع الزراعي في المنطقة. ويظهر هذا الشح في الموارد المائية من المتوسط العام لنصيب الفرد من المياه الذي يقدر بنحو 1057 م<sup>3</sup>/سنة، ويكاد لا يتجاوز خط الشح المائي وهو 1 000 م<sup>3</sup> في السنة. والأسوأ من ذلك أن العديد من البلدان العربية تتوقع أن نصيب الفرد السنوي من المياه سينخفض إلى ما دون خط الشح المائي.

57- وتشمل الموارد المائية التقليدية في المنطقة مياه الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية. ووفقاً لتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام 2000، تستمد المنطقة نحو 2 282 مليار متر مكعب من مياه الأمطار سنوياً، مقابل نحو 205 مليارات متر مكعب من المياه السطحية ونحو 35 مليار متر مكعب من المياه الجوفية. ويتبين من هذه الأرقام أن مياه الأمطار هي المصدر الأكبر لموارد المياه في المنطقة. وهذا المصدر الهام يتعرض لفترات من الجفاف، وعدم انتظام في التوزيع، وتباين داخل الموسم الواحد، وتفاوت بين المواسم المتتالية، واختلاف في كثافة الأمطار، وطول مواسم الزرع. وهذه العوامل تؤثر كثيراً في تدفق المياه السطحية وتدفق المياه في الأودية، وفي تغذية الخزانات الجوفية.

58- وتستمد المنطقة الجزء الأكبر من مياهها السطحية من أنهار كبرى، مثل انهار النيل والفرات ودجلة، تتبع من خارج حدود المنطقة العربية. أما الأنهار المتبقية التي تجري على مدار السنة، فهي انهار تنبع من المناطق المرتفعة داخل المنطقة وهي صغيرة وذات أطوال محدودة.

59- وتشهد المنطقة جرياناً سطحياً موسمياً للمياه عبر بعض الأودية الجافة المنتشرة فيها بكثرة.

60- وتنتشر خزانات المياه الجوفية ذات السعات المختلفة في المنطقة، ومنها خزانات كبيرة تمتد على مساحات واسعة وتتمتع بقدرات إمدادية كبيرة بالمياه الجوفية، وغالباً ما تتشارك فيها بلدان عربية متجاورة وبضعة بلدان من خارج المنطقة. ومن هذه الخزانات خزان الحجر الرملي النوبي المشترك بين الجماهيرية العربية الليبية والسودان ومصر وشمال تشاد، والخزان الكبير المشترك بين تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية، والخزان الشرقي للبحر المتوسط، والخزان الشرقي لشبه الجزيرة العربية المشترك بين دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وهناك أحواض جوفية أخرى اصغر حجماً.

61- والمياه الجوفية هي مورد كبير وغير مستغل بصورة كافية، ويتطلب وضع نظم رشيدة تشمل تطبيق معامل الأمان وترشيد استخدام المياه المستخرجة، وإمكانية الاستعانة بموارد مائية أخرى، مع المراعاة التامة لجوانب الجدوى الاقتصادية لضمان الفوائد الاجتماعية ومقومات التنمية المستدامة.

62- وتمثل موارد المياه غير التقليدية التي تشمل مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي المعالجة والمياه المحلاة، موارد إضافية هامة، تستلزم الاستفادة منها الاستخدام الرشيد من خلال مراقبة نوعية المياه، ونظم السلامة، واستخدام هذه المياه لأغراض ملائمة ولأهداف اجتماعية واقتصادية سليمة.

### 3- الغطاء النباتي

#### (أ) أراضي المراعي

63- تنتشر أراضي المراعي الطبيعية على نحو 27 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة العربية، ويوجد الجزء الأساسي منها في مناطق قد لا يتجاوز المتوسط السنوي لهطول الأمطار فيها 50-200 مم. وتمثل المراعي الاستخدام الرئيسي للأراضي نظراً لاتساعها، وإمكانيات الإنتاج، وعمل السكان المحليين فيها، واشتراك الموارد بين البلدان العربية.

64- وفي منتصف القرن العشرين، أدت الزيادة السكانية السريعة، وبالتالي تزايد الطلب على المنتجات الغذائية والأعلاف، إلى زراعة المحاصيل في أراضي المراعي. ويمثل الإفراط في استغلال النظام البيئي الهش للمراعي الذي أدى إلى فقدان الغطاء النباتي الطبيعي، إضافة إلى قلة احتمال بلوغ المحاصيل المزروعة مرحلة النضج (مرة كل ثلاثة أو أربعة أعوام نظراً إلى قلة هطول الأمطار)، أكبر المشاكل التي تواجهها المراعي.

65- كما أدى تزايد الطلب على منتجات المراعي إلى زيادة أعداد حيوانات الرعي بما يفوق قدرات أراضي المراعي، مما أدى بدوره إلى الإفراط في الرعي، وفقد الغطاء النباتي الطبيعي، وفقد الأصناف النباتية المستساغة، وفقد التنوع البيولوجي والأصناف النباتية المتأقلمة مع ظروف هذه الأراضي. وأدت ممارسات الرعي الجائر وإدارة المراعي غير السليمة إلى آثار ضارة خطيرة على استدامة الغطاء النباتي.

66- وفي كل الأحوال، أدى فقدان الغطاء النباتي التقليدي للمراعي إلى زيادة تعرضها للانجراف بفعل المياه والرياح، مما سبب فقدان الطبقة العليا للتربة، وهذا يؤدي بدوره إلى فقدان قاعدة الموارد والتدهور السريع لإنتاجية التربة (داخل المناطق المتأثرة). وعلاوة على ذلك، يسبب انجراف مكونات التربة التي تزيلها المياه والرياح آثاراً بيئية خطيرة في المناطق البعيدة (خارج المناطق المتأثرة) مثل إطماء خزانات السدود المائية، وزحف الرمال على المنشآت الإستراتيجية والمناطق الصناعية والطرق في المناطق الحضرية، مما يسبب خسائر اقتصادية جسيمة داخل المناطق المتأثرة وخارجها.

67- وكان لنظام الحيازة الجماعية للأراضي، القائم على أسس قبلية، آثار ضارة على ممارسات إدارة المراعي، والتنمية المستدامة لها، وتوفير الاستثمارات اللازمة لها، وتعزيز الفوائد الاجتماعية منها.

#### (ب) الغابات الطبيعية

68- تنتشر الغابات في الأراضي المرتفعة من المنطقة العربية ويختلف توزيعها بين البلدان العربية بشكل كبير. وخلال سبعينات القرن الماضي، كانت الغابات تغطي نحو 6.6 في المائة من المساحة الإجمالية

للمنطقة. وتنتج الغابات منتجات متنوعة وتوفر خدمات وفوائد، مع الإشارة بشكل خاص إلى التنوع البيولوجي، والمناخ، وتجميع وفصل ثاني أكسيد الكربون.

69- إلا أن إزالة الأحراج استمرت خلال العقود الماضية في بلدان المنطقة بمعدلات سنوية تتراوح بين 0.8 و2.4 في المائة. وأدى ذلك إلى تناقص مساحات الغابات إلى نحو 4 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة وفقاً لإحصاءات عام 2002. إلا أن من المشجع أن جهوداً منسقة بُدلت خلال العقد الأخير في معظم البلدان لوقف التقلص السريع للغابات وإعادة تأهيل مناطق كبيرة منها من خلال جهود تحسين إدارة الغابات وإعادة التشجير.

## باء- التقدم المحرز

70- حققت المنطقة العربية إنجازات في مجال تحسين التربة، والحفاظ عليها وتنميتها، ومن هذه الإنجازات ما يلي:

### 1- ممارسات إدارة الأراضي

71- فيما يتعلق بالأراضي المروية، تم اعتماد ممارسات في إدارة الأراضي من بينها تحسين صفات التربة وتنظيم الدورات الزراعية، وتحسين تقنيات الري تدريجياً، وتعزيز اعتماد المكافحة المتكاملة للآفات. وقد نفذت هذه الممارسات في عدة بلدان عربية وأدت إلى تحسين إنتاجية التربة بشكل كبير.

72- وفي المناطق البعلية، أولي اهتمام خاص لتنمية زراعة الأصناف المقاومة للجفاف، واعتماد المناوبة في إنتاج محاصيل الحبوب والبقوليات، وتنمية الأصناف القابلة للحصاد الآلي، واتباع أساليب حصاد المياه وتوزيعها، واستخدام أساليب الحراثة التي تحمي التربة من الانجراف، مع تفاوت في حالات النجاح. واضطلعت عدة منظمات عربية وإقليمية ودولية بجهود لزيادة الوعي بهذه الأساليب وتوضيح أهميتها، ومن بين هذه المنظمات المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة (أكساد)، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا).

73- أما فيما يتعلق بأراضي المراعي، فقد بُدلت جهود لزيادة إنتاجية أراضي المراعي من خلال اتباع أساليب مناسبة، مع تفاوت في حالات النجاح.

74- وتم في بعض البلدان توضيح مفهوم الإدارة المتكاملة للغابات.

### 2- مكافحة الكوارث الطبيعية

75- تم الاضطلاع بأنشطة على نطاق محدود للحد من الفيضانات المفاجئة وتفشي الجراد والأحداث الكبرى المتصلة بالسكان. ومن الأمثلة الناجحة قيام جامعة الدول العربية بإنشاء آلية للتنسيق للتصدي لهذه الأحداث ومعالجة آثارها.

### 3- تطوير أساليب التقييم والمتابعة

76- عملت منظمات عربية بالتعاون مع مؤسسات وطنية على تطوير وتطبيق أساليب التقييم والمتابعة الفعالة للمتغيرات التي تصيب صفات التربة والغطاء النباتي مع استخدام وسائل الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

#### 4- إنشاء قواعد البيانات الموضوعية

77- أنشئت قواعد بيانات موضوعية لتحسين اتخاذ القرارات وإدارة الأراضي بفضل التعاون بين المنظمات العربية والمؤسسات الوطنية (وبالتحديد التعاون بين "أكساد" وعدد من البلدان).

#### 5- وضع المبادئ التوجيهية لاستخدام المياه العادمة

78- قام فريق عمل مشترك بين المنظمات الإقليمية بإعداد مبادئ توجيهية لمعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها للأغراض الزراعية، مع وصف للإمكانات والعوائق.

#### **جيم- التحديات والعوائق**

79- لقد أحرزت الجهود والأنشطة المبذولة خلال العقدين الماضيين لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة تقدماً كبيراً. غير أن تحديات وعوائق أساسية لا تزال تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة على مختلف المستويات. وتعرض الأجزاء التالية تلك التحديات والعوائق، مع التركيز على المواضيع المتداخلة.

#### 1- معدل النمو السكاني

80- ازداد عدد سكان المنطقة العربية خلال العقود الخمسة الماضية أربع مرات تقريباً، بحيث بلغ 288 مليون نسمة في عام 2000 بعد أن كان 77 مليون نسمة في الخمسينات من القرن الماضي، أي بمعدل نمو سكاني قدره 2.3 في المائة، وهو من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم. ويؤدي هذا النمو السكاني المطرد إلى تفويض كافة محاولات تعزيز الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ويلقي عبئاً ثقيلاً على الأمن الغذائي والتنمية الريفية والخدمات اللازمة والبنية التحتية.

#### 2- تبادل المعرفة والخبرات

81- تشهد البلدان العربية جهوداً حثيثة تُبذل بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والعربية لإنشاء قواعد البيانات والشبكات الخاصة بالقضايا ذات الأولوية في المنطقة. غير أن تحقيق كل الأهداف المرجوة من هذه الجهود يتطلب المزيد من العمل لزيادة عدد البلدان المشاركة فيها. وقد اكتسبت بعض البلدان العربية خبرات مميزة يمكن أن تستفيد منها بلدان عربية أخرى، وذلك في مجالات استصلاح الأراضي الجافة، والزراعة العضوية، ومكافحة التصحر، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المناطق المحمية، ونقل التكنولوجيا. غير أنه يبقى من الضروري تحقيق التبادل المثمر والفعال للمعارف والخبرات بين البلدان العربية.

#### 3- التنسيق بين المؤسسات

82- يكشف استعراض التقارير الوطنية قلة التنسيق وكثرة الازدواجية بين المؤسسات المعنية. وهذه الظروف تعوق التخطيط السليم لبناء القدرات، وتحول دون الاستخدام الفعال للموارد البشرية والمالية، وتتسبب

في إهدار الجهود المبذولة. وينطبق ذلك أيضاً على تنفيذ الاتفاقيات الرئيسية المعنية بالبيئة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

#### 4- إنفاذ التشريعات

83- يلاحظ وجود تباين كبير بين البلدان العربية فيما يتعلق بعدد وطبيعة القوانين والتشريعات واللوائح التي ترعى مختلف نواحي التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون لتبادل الخبرات دور إيجابي على هذا الصعيد. إلا أن الخصائص الرئيسية التي تبدو مشتركة بين العديد من البلدان تتمثل في غياب الآليات السليمة والفعالة لإنفاذ هذه التشريعات الهامة.

#### 5- غياب الأمن والسلم

84- يمكن ذكر عدة أمثلة شكّل فيها عدم الاستقرار السياسي والنزاعات والحروب عوائق كبيرة أمام مسيرة التنمية المستدامة وأدت إلى الاستخدام المحدود للموارد الطبيعية، وتعطيل خطط الاستثمار والإنتاج، وإعاقة الجهود، وتأخير العوائد، وتبيد فرص الاستثمار، وإهدار الوقت والأموال.

#### 6- تطوير الخدمات

85- تعد الخدمات التعليمية والصحية والزراعية الكافية والمتطورة من ركائز تحقيق التنمية المستدامة. ولا تزال خدمات الدعم الزراعي، ومنها خدمات الإرشاد، والتأمين، ومنح الاعتمادات الصغيرة والملائمة، تفتقر إلى الكفاءة في بعض البلدان والمناطق الريفية، ولا تُبذل جهود كافية لتوفير الدعم والتطوير اللازمين لهذه الخدمات. ويُلاحظ وجود اتجاهات مماثلة بالنسبة إلى الخدمات الصحية والتعليمية على مختلف المستويات.

#### 7- حملات التوعية

86- من الضروري تعزيز الأنشطة المحلية الجارية لنشر الوعي بالعوائق البيئية أمام التنمية المستدامة، لاسيما بين الأطراف المعنية في المناطق الريفية. ويجب تصميم وإعداد برامج التوعية بلغة مبسطة، واستخدام جميع وسائل الإعلام المتاحة لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة.

#### 8- تطبيق النهج التشاركي

87- يجب تشجيع الأطراف المعنية في معظم بلدان المنطقة على اعتماد ممارسات تشاركية. وتعد مشاركة المعنيين في تخطيط الأنشطة وتنفيذها وتقييم أثارها من المسائل الأساسية لضمان النجاح، ولتلبية حاجات المعنيين الفعلية.

#### دال- مجالات العمل المطلوب

88- تقترح مجالات العمل التالية لإحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة للأراضي في المنطقة العربية:

#### 1- على المستوى الوطني

(أ) وضع وتنفيذ برامج وطنية لتعزيز حصر موارد الأراضي وإعداد خرائطها واستكمال كافة المعلومات المتعلقة بها، بغية إنشاء قواعد بيانات رقمية صحيحة لا تتضارب مع مصادر المعلومات الأخرى، وتدعم التخطيط السليم لإدارة موارد الأراضي وتحسين استثمارها، وذلك بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية المعنية؛

(ب) سن التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية موارد الأراضي والمياه من عوامل التدهور التي لا تزال تتفاقم في المنطقة مثل التلوث، والزحف العمراني، والإدارة غير الرشيدة، والاستغلال الجائر؛

(ج) العمل على تطوير موارد الأراضي وصيانتها عن طريق دعم نظم الإرشاد ونقل التكنولوجيا المناسبة، وإنفاذ التشريعات؛

(د) تعزيز إمكانات مؤسسات البحث العلمي في البلدان العربية لتمكينها من إتمام البحوث اللازمة لمعالجة المشاكل الفعلية التي يواجهها المنتفعون على الأرض، بما يحقق ترابطاً بين النتائج المحققة من خلال البحث من جهة والتطبيقات على الميدان من جهة أخرى؛

(•) وضع وتطوير السياسات والبرامج اللازمة للحد من تدهور الموارد المائية في المنطقة من خلال ترشيد استخدام للمياه في جميع القطاعات، وخاصة في مجال الزراعة؛ واتباع سياسة تركز على التوفيق بين الاستخدام والإنتاج، وتهدف إلى زيادة العائد من وحدة المياه، وتخصيص استخدام الموارد المائية حسب نوعيتها ونوعية التربة؛ وتحسين أساليب الري المطبقة؛

(و) وضع سياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لاستغلال موارد المياه الجوفية مع تحديد معامل الأمان للسحب والالتزام به، بالإضافة إلى الاستخدام السليم للمياه التي تحتوي على كميات متفاوتة من الأملاح بما في ذلك استخدام المياه الجوفية بالاقتران مع بعض مصادر المياه الأخرى؛

(ز) تشجيع الاستخدام الآمن لجميع الموارد المائية المتاحة بما في ذلك الموارد غير التقليدية وبذلك التخفيف من مشاكل الجفاف وشح المياه التقليدية.

## 2- على المستوى الإقليمي

(أ) تشجيع التعاون بين البلدان والمنظمات العربية والإقليمية لوضع خطة عربية متكاملة للحد من تدهور موارد الأراضي، وخاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة؛

(ب) تبادل الخبرات والمعلومات المتصلة باستخدام الأراضي بين البلدان العربية، وبينها وبين المنظمات العربية والإقليمية المختصة.

## رابعاً- الجفاف

### ألف- الوضع الراهن

89- يقع أكثر من 90 في المائة من المساحة الإجمالية للأراضي العربية في مناطق مناخية قاحلة وجافة. وتغطي المناطق القاحلة 67 في المائة من المساحة الإجمالية ولا يتجاوز معدل الأمطار الهائلة عليها

100 مم في السنة، بينما تغطي المناطق الجافة 23 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة ويتراوح متوسط معدل الأمطار الهاطلة عليها بين 100 مم و300 مم في السنة. وتقع المناطق شبه الجافة وشبه الرطبة المحدودة جداً في المناطق الساحلية الشمالية المرتفعة كما في تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ولبنان والمغرب. وتهطل الأمطار الموسمية على هذه المناطق بمتوسط سنوي يتراوح بين 300 و1500 مم في السنة، معظمها يتساقط في فصلي الخريف والشتاء.

90- وبعيداً عن التباينات الطبيعية لمعدلات الأمطار أثناء الفصل الواحد وبين الفصول الماطرة، عانت بلدان كثيرة من شمال أفريقيا وغرب آسيا من موجات جفاف متكررة على درجات وفترات زمنية متفاوتة. ويتسبب مثل هذا الجفاف في نقص ملحوظ، يزيد عن 50 في المائة، في المتوسط السنوي لمعدل هطول الأمطار. ومنذ نهاية الثمانينات وحتى عام 1993، عانت تونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية من الجفاف. وخلال العقود القليلة الماضية عانى المغرب من الجفاف بمعدل مرة كل ثلاث سنوات. أما السودان فقد تعرض للجفاف في فترتي السبعينات والثمانينات، كما تعرض الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق واليمن لموجات جفاف مماثلة.

91- وإضافة إلى آثار الجفاف، من المتوقع أن تعاني المنطقة من الآثار الضارة لتغير المناخ الذي تنبأ به الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وسيؤدي ارتفاع درجة الحرارة المتوقع بما بين 1.5 إلى 4.5 درجة مئوية، إلى ذوبان الجليد في القطبين، وبالتالي إلى الارتفاع التدريجي لمستوى سطح البحر. ويُتوقع أن تفرض هذه التغيرات وتغيرات مناخية أخرى ضغوطاً كبيرة على استخدامات الأراضي وموارد المياه، وسيكون للحمل الحراري الزائد آثار سلبية على الأمراض، ودور الكائنات الصغرى، والتنوع البيولوجي وسيزيد من انتشار العوامل المناخية الشديدة مثل موجات الجفاف والفيضانات. ومن شأن هذه التغيرات أيضاً أن تؤثر في استخدامات الموارد الطبيعية، والإنتاجية الزراعية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وأن تسهم في اتساع ظاهرة التصحر.

### باء- التقدم المحرز

92- مع تكرر موجات الجفاف مؤخراً في المنطقة العربية وما تخلفه من آثار مختلفة تنجم عنها، تولي معظم الحكومات العربية مزيداً من الاهتمام بهذه الظاهرة، ويمكن إحراز بعض التقدم في التعامل مع الجفاف. غير أن هذه الجهود مازالت دون التوقعات إذ أن التدابير التي تتخذ حالياً تقوم على أساس إدارة الأزمات بدلاً من إدارة المخاطر.

#### 1- الأضرار الأخيرة التي خلفها الجفاف

93- عندما تحدث موجات الجفاف الشديد، تكون الزراعة وإنتاجيتها أكثر القطاعات تضرراً. وقد ضربت موجات الجفاف التي حلت خلال العقود الثلاثة الماضية معظم بلدان المشرق والمغرب. وقد بيّن البحث الذي قام به حمد الله أن الجفاف الذي حدث في عام 1999 تسبب في خسارة بلغت 40 في المائة من إنتاج الحبوب في الجمهورية العربية السورية، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الحيواني. وبلغ معدل الخسارة في إنتاج الألبان واللحوم الحمراء 40 في المائة في الأردن حيث يعتبر المزارعون ومربو المواشي أكثر الفئات تضرراً. وخلال الفترتين 1985-1980 و1990-1995 تعرض المغرب لموجات من الجفاف، اضطر على إثرها إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب، وخصوصاً القمح، لتلبية حاجات السكان. وبلغت كمية القمح المستوردة إثر الجفاف الذي حدث في الفترة 1999-2000 حوالي خمسة ملايين طن في عام 2001 مقابل معدل سنوي قدره 2.4 مليون طن. وتعرضت تونس للجفاف في الفترة نفسها تقريباً (1982-

1983 و1993-1995). وتسبب تعاقب عامين من الجفاف في موريتانيا في تدهور إنتاج المحاصيل والمراعي، وبالتالي في ارتفاع حاد في أسعار الأغذية والأعلاف.

## 2- الجهاز المؤسسي

94- بدأت البلدان العربية المتأثرة بالجفاف، وبمساعدة من منظمات دولية، في التركيز على تدابير الغوث من الجفاف. وإزاء موجات الجفاف الطويلة التي حلت مؤخراً، قامت معظم البلدان العربية بتأسيس لجنة حكومية للجفاف تضم ممثلين عن وزارات مختلفة، وتتولى تنسيق جهود التعامل مع أزمات الجفاف. وتوصلت هذه الأنشطة إلى حل بعض المشاكل ومعالجة مسألة التنسيق بين مختلف الإدارات والهيئات المعنية بقضايا الجفاف. وأطلق العديد من البلدان برنامج الطوارئ الوطني للجفاف بغية تخفيف آثار الجفاف على السكان، والمحاصيل، والمواشي، والنظم الزراعية الرعوية. وتخضع لجنة التنسيق الوطنية لسلطة سياسية عليا مثل وزير الزراعة أو رئيس الوزراء، كما هي الحال في المغرب. وأنشئت لجان فرعية على المستوى المحلي وعلى مستوى المحافظات لتنفيذ التدابير التي تقرها لجنة التنسيق الوطنية.

## 3- تدابير الغوث من الجفاف

95- من تدابير الغوث من الجفاف التي جرى تطبيقها في عدد من البلدان ما يلي:

- (أ) توفير العلف الإضافي لحماية الثروة الحيوانية حيث يتم توجيه معظم التمويل إلى دعم كلفة توفير المركبات العلفية وتوزيعها، لاسيما الشعير؛
- (ب) تشجيع حفر الآبار وتقديم الدعم لشراء معدات الري؛
- (ج) إلغاء الديون وإعادة جدولتها وخلق فرص العمل في المناطق الريفية في بعض البلدان.

96- وتُضاف إلى هذه التدابير تدابير أخرى ذات صلة بالموضوع منها رصد الموارد المائية في خزانات السدود بغية ترشيد استخدامها في حالة الجفاف، وتلبية حاجات الإنسان والحيوان من مياه الشرب، وحماية المحاصيل المعمرة مثل الأشجار، وسد حاجات المحاصيل الحولية من المياه وحمايتها. وعلاوة على ذلك، من الضروري توفير تأمين زراعي ضد موجات الجفاف وزيادة إنتاج البذور لضمان تلبية حاجات المزارعين في الموسم الزراعي الذي يعقب موجات الجفاف.

## 4- التدابير الطويلة الأجل

97- تدرك غالبية الحكومات العربية الآن وجود حاجة ملحة إلى وضع استراتيجيات طويلة الأجل على أساس الاستعداد لموجات الجفاف وتخفيف آثارها. وهذا الإدراك هو ثمرة الجهود التي تبذلها الهيئات الدولية لحث صانعي القرار على اعتماد هذا النهج. ومن المعروف حالياً أن البلدان العربية تشارك في ورشات العمل والشبكات وبرامج البحث الإقليمية والدولية التي تهدف إلى وضع استراتيجيات طويلة الأجل لإدارة الجفاف. وتدل هذه الإجراءات على بذل جهود متضافرة بين المؤسسات البحثية والأكاديمية على الصعيدين الوطني والإقليمي للمساعدة على إيجاد حلول طويلة الأجل للجفاف. وتشمل أنشطة البحث وضع آليات لاتخاذ القرار واستراتيجيات للتخفيف من أضرار الجفاف. وفيما يلي ملخص لبعض هذه الأنشطة:

(أ) إجراء مشاورات بين خبراء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمفوضية الأوروبية، في ورشة عمل حول التخفيف من أضرار الجفاف في الشرق الأدنى والمتوسط نظمت في المقر الرئيسي للمركز، في حلب، الجمهورية العربية السورية، في أيار/مايو 2001؛

(ب) شبكة معلومات عن الجفاف أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة بالتعاون مع المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والمفوضية الأوروبية كجهتين متعاونتين؛

(ج) مشروع تخطيط التأهب لحالات الجفاف والتخفيف منها (MEDROPLAN) لحوض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو يهدف إلى تطوير أدوات لإدارة مخاطر الجفاف، وتنفيذ مجموعة من المؤسسات الوطنية للبحوث الزراعية بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تطور المشروع ليصبح شبكة إقليمية. وجرى اختبار المنهجية في مواقع رائدة في بعض البلدان؛

(د) في منطقة المغرب العربي، أنشئت شبكة لتطوير نظم الإنذار المبكر للجفاف بين تونس والجزائر والمغرب بالتنسيق من مرصد الصحراء الكبرى والساحل. وقد أطلقت خطة العمل، وبدأ العمل في تنفيذ بعض الأنشطة؛

(•) ويتمثل آخر الجهود في مجال إدارة الجفاف، والذي يهتم المنطقة العربية، في تطوير شبكة إدارة الجفاف في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ووسط آسيا تحت اسم (NEMEDCA Drought Network). ويتولى تنسيق العمل في إطارها كل من المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومعهد الهندسة الزراعية للبحر الأبيض المتوسط التابع للمركز الدولي للدراسات المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومقره سرقسطة بإسبانيا. وتعتمد أنشطة هذه الشبكة على الأدوات والقواعد والمبادئ التوجيهية التي جرى تطويرها في إطار مشروع حوض المتوسط والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والهدف الأساسي من شبكة إدارة الجفاف في الشرق الأوسط ومنطقة البحر المتوسط ووسط آسيا هو تعزيز التعاون الفني بين المنظمات الدولية والوطنية المعنية بالجفاف في المنطقة، وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين البلدان الأعضاء.

### جيم- التحديات والعوائق

98- توجد حاجة ملحة لوضع وتنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل لإدارة مخاطر الجفاف في المنطقة. فالمؤسسات الوطنية والإقليمية الموجودة لإدارة الجفاف تبقى غير كافية عموماً ولا تعمل كما ينبغي. وبالإضافة إلى ذلك لا يوجد تنسيق وتعاون على المستويات المحلي والوطني والإقليمي، أو يوجد القليل منهما. ولا توجد في المنطقة العربية نظم للإنذار المبكر موصولة مع النظم الدولية، والتي تمثل الأساس للسياسات والخطط المتصلة بالجفاف. ولحل مشاكل الجفاف في البلدان العربية، من الضروري وجود خطط للتأهب للجفاف والتخفيف من آثاره لضمان التنمية المستدامة للموارد.

99- ويجب أن تتضمن أي خطة عمل شاملة لتخفيف آثار الجفاف، عموماً، العناصر التالية:

- (أ) سياسات لمقاومة الجفاف؛
- (ب) نظم للإنذار المبكر والرصد؛
- (ج) التخطيط لحالات الطوارئ المتصلة بالجفاف؛
- (د) تدابير للتخفيف من آثار الجفاف؛
- (•) تدابير الإغاثة؛
- (و) تدابير لإعادة التأهيل.

### دال- مجالات العمل المطلوب

100- لمواجهة التحديات التي يشكلها الجفاف بنجاح، يُقترح القيام بما يلي:

(أ) العمل على إنشاء وتفعيل مراكز للإنذار المبكر بالجفاف تعنى بضمان التدفق المستمر للبيانات العلمية والمناخية والمؤشرات ذات الصلة، وتحديد الإجراءات اللازمة لإدارة مخاطر الجفاف والتخفيف منها، في إطار من التعاون بين البلدان العربية؛

(ب) دعم سبل التنبؤ بالجفاف عن طريق اعتماد نظم المراقبة الميدانية، ونظم الاستشعار عن بعد والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام هذه المؤشرات كجزء من تقنيات متكاملة للتعمق في فهم طرق التنبؤ بأحداث الجفاف؛

(ج) تحديد ووضع خرائط للمناطق الزراعية البيئية المتجانسة من حيث ظروف المناخ، وخصائص التربة، والمناظر الطبيعية، والموارد المائية، واستخدامات الأراضي. فهذه الأدوات تساعد في تحديد الأنماط المعرضة للجفاف، ورسم خرائط لمخاطر الجفاف، واختيار الاستراتيجيات الملائمة للتخفيف من أضرار الجفاف وإدارته؛

(د) وضع وتطوير تدابير للحد من الجفاف والتكيف مع التغير المناخي المحتمل، وبحث الآثار المحتملة وصياغة خطط لحماية المناطق الساحلية الطويلة في المنطقة. ولهذا الاتجاه أولوية بالغة في ضوء النتائج التي أوردتها الهيئة الحكومية للتغير المناخي التي توضح السيناريوهات الممكنة لارتفاع منسوب البحر، وغير ذلك من الأضرار المتوقعة؛

(•) الدعوة لزيادة دمج الأدوات المالية والعمل على تضافر الجهود الرامية إلى مكافحة الآثار السلبية لتدهور الأراضي والتصحر والجفاف والتغير المناخي.

### خامساً- التصحر

#### ألف- الوضع الراهن

101- وفقاً لتعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يعني مصطلح "التصحر" تدهور الأراضي من خلال فقدان أو تقلص الإنتاجية والتنوع البيولوجي للأراضي المزروعة، والمراعي، والغابات، نتيجة عوامل بشرية ومناخية. وفي المنطقة العربية، تعاني معظم الأراضي من التصحر بدرجات مختلفة ولأسباب متعددة، مما يؤدي إلى تداعيات بيئية واقتصادية واجتماعية خطيرة على السكان.

102- ومن الآثار الضارة للتصحّر في المنطقة العربية تدهور غالبية المراعي الطبيعية وتدني إنتاجيتها؛ وتدهور المناطق الغابية والغطاء النباتي، والتنوع البيولوجي؛ وفقدان الإنتاجية؛ وتدهور صفات الأراضي الزراعية المروية والبعليّة. وبالإضافة إلى ذلك يسهم التصحر في انتشار الفقر وتقويض مقومات المعيشة في المناطق الريفية مما يدفع الرجال إلى الهجرة من الأرياف إلى المدن ويزيد الأعباء التي يتحملها النساء والأطفال في الأرياف.

### باء- التقدم المحرز

103- رغم أن البلدان العربية والمنظمات الإقليمية العاملة في المنطقة بذلت جهوداً كبيرة لمواجهة ظاهرة التصحر منذ المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وما تلاها من اتفاقيات وصكوك بشأن التنمية المستدامة، وخاصة خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، مازال التصحر يمثل خطراً كبيراً على مقومات العيش والمحافظة على الموارد الطبيعية في المنطقة العربية. ولذلك من الضروري بذل أقصى الجهود لتخفيف الضغوط ومعالجة التحديات التي تواجه البلدان العربية في مكافحة الجفاف. وترد أدناه أوجه التقدم الرئيسية التي تحققت في معظم البلدان العربية:

(أ) قيام العديد من البلدان العربية بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ووضع برامج عملها الوطنية لتنفيذ الاتفاقية، استناداً إلى مبادئها التوجيهية وقرارات مؤتمر الأطراف، وإدراج تدابير مكافحة التصحر ضمن خطط التنمية الوطنية؛

(ب) إنشاء مجالس ومؤسسات وطنية تعنى بمكافحة الجفاف وضمان المحافظة على البيئة وسلامتها بالتعاون مع وزراء البيئة وبالتنسيق مع الوزارات المعنية؛

(ج) سن التشريعات لضمان تنفيذ التدابير والأنشطة للحد من تدهور الموارد، بما في ذلك الحماية من الزحف العمراني على موارد الأراضي المنتجة، والتلوث من مختلف المصادر، ومكافحة الأنشطة السكانية التي تسهم فيه. إلا أن معظم آليات إنفاذ هذه التشريعات هي إما غائبة أو غير كافية؛

(د) البدء في اتخاذ مبادرات لإتباع النهج التشاركي، ودعم مشاركة أصحاب المصلحة في تخطيط الأنشطة والمشاريع ذات الصلة وتصميمها وتنفيذها؛

(•) نجاح عدد من البلدان العربية في تلبية قسم كبير من الحاجات المالية اللازمة لمشاريع الحد من التصحر على المستوى الوطني؛

(و) تنفيذ عدد من برامج بناء القدرات والتوعية بقضايا التصحر في المنطقة، وذلك على مستويات مختلفة تشمل متخذي القرار، والاختصاصيين، وكذلك جميع المستفيدين؛

(ز) تنفيذ عدد من المشاريع المتكاملة التي استهدفت مكافحة التصحر في جميع استخدامات الأراضي، وذلك بمساعدة من الصناديق والآليات الدولية ذات الصلة مثل مرفق البيئة العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛

(ح) رعاية البلدان العربية لعدة مبادرات لتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة التصحر مثل إعادة تأهيل المناطق المتدهورة وتحسين إنتاجيتها والتوسع في استخدام موارد المياه غير التقليدية وتطوير استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد في رصد ظاهرة التصحر؛

(ط) تطوير عدد من المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية لمكافحة التصحر في المنطقة بالتعاون مع جهات مانحة ومنظمات إقليمية ودولية. ومن هذه المشاريع إنشاء نظام أكساد الإقليمي للإنذار المبكر للتصحر بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون، والبرنامج دون الإقليمي لمكافحة التصحر في دول غرب آسيا، وبرنامج الإدارة والحماية للحفاظ على النظم البيئية التابع لمنظمة النهوض بمعايير المعلومات المنظمة.

104- تجدر الإشارة إلى ارتفاع مستوى التنسيق والتعاون بين البلدان وبينها وبين المنظمات، لاسيما فيما يتعلق بأنشطة البحوث والإرشاد.

### جيم- التحديات والعوائق

105- من الضروري معالجة عدة تحديات وضغوط من بينها ما يلي:

- (أ) استمرار ارتفاع معدلات زيادة السكان؛
- (ب) أساليب الإدارة غير الرشيدة للموارد الطبيعية؛
- (ج) اتساع الفجوة في الأمن الغذائي؛
- (د) الاتساع المتصاعد للفجوة بين الإنتاج الزراعي والاستهلاك؛
- (هـ) استمرار الزحف الحضري على الأراضي المنتجة؛
- (و) تنسيق الجهود العربية واعتماد أساليب مناسبة للتعاون بهدف تعزيز كفاءة تنفيذ الاتفاقيات البيئية؛
- (ز) تبادل الخبرات والمعارف.

106- بالإضافة إلى ذلك، من الضروري بذل جهود مخططة بشكل جيد لبناء القدرات تهدف إلى مكافحة التصحر وتحسين القوانين والتشريعات مع آليات فعالة لإنفاذها. ويجب بذل جهود منسقة لمكافحة الفقر وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال مكافحة التصحر.

### دال- مجالات العمل المطلوب

107- من الضروري اتخاذ التدابير التالية كجزء من جهود الحد من التصحر ووقف تأثيراته:

- (أ) إدراج استراتيجيات وألويات مكافحة التصحر ضمن سياسات التنمية المستدامة، والالتزام بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وكذلك المساهمة في تنفيذ البرامج دون الإقليمية لمكافحة التصحر؛
- (ب) اعتماد نهج متكامل في مكافحة التصحر يتناول جميع الجوانب الفيزيائية والإحيائية والاجتماعية والاقتصادية؛

(ج) تعزيز إنشاء مراكز المعلومات المتخصصة في مراقبة التصحر ومكافحته وتدريب العاملين الفنيين فيها على اتباع النهج المبنية على المشاركة في حفظ الموارد الطبيعية على أساس التنمية المستدامة؛

(د) اعتماد النهج التشاركي بين جميع أصحاب المصلحة، لاسيما النساء والشباب في مكافحة التصحر بجميع جوانبها؛

(•) تعزيز التعاون العربي في مجالات حماية البيئة وحفظ الموارد، تحت مظلة جامعة الدول العربية، والعمل على تكثيف التشاور والتنسيق وتحقيق التكامل بين أنشطة المؤسسات الوطنية المعنية وبينها وبين المنظمات الإقليمية في تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

## المراجع

### المراجع بالعربية

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، التصحر في الوطن العربي، ورقة بالمعلومات الأساسية، المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية، القاهرة، 2007، .ESCWA/LAS/UNEP/ROWA/ACSAD

\_\_\_\_\_، موارد الأراضي في الوطن العربي، ورقة بالمعلومات الأساسية، القاهرة 2007، (المراجع نفسه).

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة في المنطقة العربية، ورقة بالمعلومات الأساسية، القاهرة 2007 (المراجع نفسه).

\_\_\_\_\_، التنمية الريفية في المنطقة العربية، ورقة بالمعلومات الأساسية، 2007 (المراجع نفسه).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقارير السنوية، 2005-2007، الأمم المتحدة، نيويورك.

المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، الجفاف في العالم العربي، ورقة بالمعلومات الأساسية، 2007 (المراجع نفسه).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأهداف الإنمائية للألفية: الإنجازات والتوقع في المنطقة العربية نحو 2015، 2003.

### المراجع بالإنكليزية

AOAD. Annual Report. Khartoum, 2000.

ACSAD, Council of Arab Ministers Responsible for the Environment (CAMRE) and United Nations Environment Programme (UNEP). State of Desertification in the Arab Region. ACSAD, Damascus, 2004.

Center for Environment and Development for the Arab Region and Europe (CEDARE) in collaboration with the International Fund for Agricultural Development (IFAD). Regional Strategy for the Utilization of the Nubian Sandstone Aquifer System. CEDARE, Cairo, 2001.

El Bagouri, I.H. Marginal Lands of the Arab World – Constraints and Potentials. Regional workshop on Degradation and Rehabilitation of Marginal Lands in the Arab Region. CEDARE/ICARDA, Cairo, 2-4 July 2000.

\_\_\_\_\_. Drought Mitigation Plans in the Near East. Background paper. FAO/RONE, Cairo. 2001.

\_\_\_\_\_. Impacts of Climate Change on Land Resources in Egypt. First National workshop on Impacts of Climate Change on Natural Resources of Egypt. Academy for Scientific Research and Technology, Ismailia, 14 September 2004.

ESCWA. Second Preparatory Meeting of the Working Team for CSD-16. ACSAD, Damascus, 24-25 June 2007.

Food and Agriculture Organization (FAO). Long term plans for drought mitigation and management in the Near East Region. Twenty-sixth Regional Conference for the Near East. Tehran, 9-13 March, 2002.

FAOSTAT. Statistics Databases. FAO, Rome, 1998.

Hamdallah. Drought preparedness and mitigation plans in the Near East: an overview. Expert consultation and workshop on drought mitigation. Aleppo, 27-31 May 2001.

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). Climate Change 2001 – Impacts, Adaptation and Vulnerability. Intergovernmental Panel on Climate Change, Cambridge University Press, London.

United Nations Environment Programme (UNEP). Africa Environment Outlook, Past, Present and Future Perspectives. UNEP, Nairobi, 2002.

United Nations. Report of the United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, 3-14 June 1992.

\_\_\_\_\_. World Summit on Sustainable Development (Rio Earth Summit + 10). Johannesburg, South Africa. 26 August - 4 September 2002.

\_\_\_\_\_. The Millennium Development Goals in the Arab Region 2005. 9 December 2005. (E/ESCWA/SCU/2005/3/Rev.1)

\_\_\_\_\_. Report of the Regional Implementation Meeting of the Economic and Social Commission for Western Asia. 2 February 2006. (E/CN.17/2004/4/Add.2)